

- الدور الإستراتيجي لتسهيل تمويلي محدد يخصص بشكل محدد لإدارة الموارد السمكية وتمييتها والمبادرات التمهيديّة المرتبطة بذلك ويهدف إلى زيادة قدرات الإستثمار الرأسمالي وقدرات السلطة المحليّة التي هي حالياً محدودة جداً

وفي الختام فإن هذا التقرير يناقش بأن المكوّن المقترح في مشروع (FMCP) يمكن البدء فيه على أساس تجريبي ويتبنى طرقاً أساسية ووسائل لبرنامج تنموي يستند على المجتمع ويؤكد على إعطاء الصلاحيات للجهات المحليّة والحاكمية المشاركة، والإستجابة المبنية على الطلب، والإستقلالية الإدارية، وإعطاء مسؤوليات وسلطات أكبر للجهات الأدنى، وتنمية وتعزيز القدرات المحليّة

ويمكن أن يتم التنفيذ لهذا المكوّن (الفرعي) في النهاية من خلال المشاركة الإستراتيجية مع المشروعات/البرامج الجارية أو الجديدة وهناك عوامل يمكن أن تطلق تعزيز وتحسين هذا التوجه في المرحلة الثانية للمشروع.



• يتم التخطيط حالياً في الجمعيات التعاونية السمكية على أساس ارتجالي عند الحاجة ad hoc ، وما يفتقر إليه - خارج قائمة المشروعات الصغيرة والاستثمارات- هو وجود رؤيا مشتركة طويلة المدى تتعلق بتنمية القطاع السمكي. إن إعداد خطط إدارة المصايد بالمشاركة: كجزء من خطط التنمية المتكاملة المحلية وفي النهاية كجزء من خطط الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية يجب أن تعتبر شرطاً مسبقاً للتوجه الجديد في الحاكمية وإدارة وتنمية المصايد الصغيرة ويقدم هذا التقرير بعض الاشارات الأولية لإعداد خطط إدارة الموارد السمكية ويحدد المبادئ الأساسية للرؤيا طويلة المدى

في الختام فإن هذا القسم يشتمل على مقترح أولي يهدف إلى تكامل التوصيات السابقة في مصفوفة الأهداف الحالية والاستراتيجيات في مشروع إدارة الموارد السمكية والحفاظ عليها FMCP. وعلى وجه الخصوص فإن التقرير ينشئ مكوناً فرعياً جديداً لمعالجة المشكلات المحددة في المصايد الصغيرة ويهدف إلى تحسين الحاكمية لها وإدارتها وتنميتها ويتكوّن المقترح من استراتيجيتين أوليتين أساسيتين:

(i) تقوية القدرات لجميع الشركاء المحليين من أجل تخطيط وتنفيذ وإدارة وتمويل واستمرارية الأنشطة السمكية

(ii) تحديد وإنشاء تسهيل مالي يهدف إلى السماح لكافة الشركاء المحليين بإقامة استثمارات في القطاع السمكي الحرفي (المصايد الصغيرة الساحلية) في إطار قاعدة الخطط المتكاملة لإدارة المصايد السمكية

وتم تحديد عدد من السياسات والمبادرات التمهيديّة للتنمية المؤسسية وبرامج استثمارية لكل من هاتين الإستراتيجيتين ويسلط المقترح الضوء على أهمية إيجاد توجهات للسياسات على النحو التالي:

- تحسين المشاركة الإستراتيجية بين وزارة الثروة السمكية والوزارات والإدارات القطاعية الأخرى ووزارة الإدارة المحلية والأجهزة الحكومية الأخرى مثل صندوق الدعم الزراعي والسمكي ، والمؤسسة العامة للخدمات السمكية والتسويق، وصندوق التنمية الإجتماعية
- تحديد أفضل للدور الرئيسي للسلطات المحلية في التنمية الإقتصادية والإجتماعية بشكل عام وفي إدارة وتنظيم مصايد الأسماك ، والحاكمية، والتنمية بشكل خاص
- إيجاد (تحديد) إطار مؤسسي يهدف إلى خلق وتقوية تنظيمات الحاكمية الجيدة وتحديد قواعد وأنظمة الإدارة المشتركة الكافية المتعلقة بالوصول إلى واستخدام الموارد
- الحاجة إلى استمرارية اشكال جديدة من التعاونيات السمكية تركز أكثر على العمليات التجارية

3. أهمية المبادرات التي تستهدف تقوية وبناء الفنية والإدارية لجميع الشركاء المحليين
4. دور وضع برنامج تخطيطي فعال مبني على النتائج يسهم فيه الشركاء ويؤكد على أهمية إنشاء خطط سمكية متكاملة لإدارة الموارد السمكية بدلاً عن تحديد عدد من المبادرات الصغيرة التي تقتصر على رؤية متماسكة
5. أهمية علاقة شراكة قوية وروابط استراتيجية بين عدد من برامج المشروعات التي يجري تنفيذها والمشروعات المستقبلية والتي لا تتناول قضايا إدارة وتنظيم المصايد السمكية فحسب بل كذلك الحاكمية المحلية وديمقراطية المشاركة وتخفيف حدة الفقر

وفي ضوء ما وجدته الدراسة في الأقسام السابقة، فإن القسم الخامس – بعد تحديد معاني عدد من المصطلحات الأساسية مثل الحاكمية، الإدارة، التنمية، التنمية الاقتصادية المحلية والتنمية المؤسسية- يبرز عدداً من التوصيات الإجرائية تتعلق بالشركاء الرئيسيين مثل جمعيات الصيادين التعاونية، السلطات المحلية ووزارة الثروة السمكية كما تتعلق كذلك بأشكال جديدة للإدارة السمكية المشتركة وأشكال كافية لبناء القدرات لجميع الشركاء وبرنامج مشاركة شامل والقضايا الخاصة بالشراكة الاستراتيجية والتحالفات بسبب الخصائص المشتركة. يناقش هذا القسم مثلاً الآتي:

- هناك حاجة ملحة لتحديد الدور الأساسي للجمعيات التعاونية السمكية في ضوء المضامين الاقتصادية والسياسية والإدارية الجديدة على التعاونيات السمكية أن تركز أكثر على العمليات التجارية بصورة ديناميكية، مرنة وتوكيدية وتبني نموذج وحدة عمل تجاري business unit وتشغلها وتصبح جزءاً مكملاً للقطاع الخاص مع التوجه العملي المستقل وإجراء عمليات معتمدة على الذات وترك أدوار وأعمال محددة للآخرين ويجب إعداد القيادات وتدريبها لمهام إقتصادية محددة واتخاذ عدد من الإصلاحات التي يجب أن تساهم في التغلب على المعوقات والحوجز التي تمنع في الوقت الراهن الجمعيات التعاونية السمكية من الدخول والمنافسة في اقتصاد السوق.
- في إطار البيئة السياسية التي وجدت بموجب قانون الإدارة المحلية – حيث أقرت الحكومة اليمنية الحاجة إلى منظومة للحاكمية اللامركزية ونقلت صلاحيات موارد الموازنة وأدوار جديدة في التنمية المحلية للمجالس المحلية- فإن التقرير (الدراسة) يناقش بأن السلطة المحلية قد يكون لها دور بالغ الأهمية في تطوير المصايد الصغيرة الساحلية كجزء من مسؤولياتها في التوجه نحو التطوير الشامل والتنمية المحلية. لقد تم تحليل خمسة أدوار رئيسية للمجالس المحلية هي الشبكات وعلاقات التحالف، الأطر التشريعية والتنظيمية، التخطيط، التدريب والمعلومات، والبنية التحتية وتقديم الخدمات
- يؤكد التفكير الجاري الخاص بتوفير الحاكمية البيئية وإدارة الموارد البيئية على أهمية إنشاء أشكال مختلفة للإدارة المشتركة يشارك فيها جميع الشركاء المحليين. وتعتمد الإدارة المشتركة على عدد من المبادئ الأساسية مثل التفريع subsidiarity والتي تكون فيها كافة الأنشطة التخطيطية والتنفيذية مسؤولة المستوى الأقرب إلى أدنى الوحدات grass roots، التكاملية complementarity والتي يقوم فيها كل مستوى مؤسسي بالعمل في المجالات الخاصة به حسب مسؤولياته والمساواة equity والتي تكون فيها حقوق كل مشارك في الموارد معترف بها قانونياً

• تتسم الأسرة المتوسطة بمستوى معقول من التحمل والقدرة على النهوض واستعادة حياتها (resilience-الرجوعية) بعد اية صدمة خارجية والأنشطة الإنتاجية لهذا النوع من الأسر مبنية على عدد من استراتيجيات التكيف تهدف أساساً إلى تقليص المخاطر إلى الحد الأدنى وتحقيق أقصى المنافع. وتنتمي حوالي 20% من أسر الصيادين في المناطق التي تم مسحها على ساحل البحر الأحمر إلى هذه الفئة بينما تساوي النسبة في مناطق خليج عدن 30%-35%.

• وتقع الأسر دون المتوسطة في موقع أضعف فيما يختص بالعمالة والأصول والموارد(الافتقار إلى القوارب ومعدات الاصطياد، بيع قوة العمل ، الافتقار إلى الاستثمارات الأساسية، إنعدام الأمن الغذائي إلى آخره) وقابليتها لعدم تحمل الصدمات الخارجية vulnerability والاستراتيجيات الاقتصادية لهذه الأسر تكون موجهة بالضرورة نحو البقاء survival وهناك حوالي 70%-80% من أسر الصيادين في المناطق التي تم مسحها على ساحل البحر الأحمر تنتمي إلى هذه الفئة بينما النسبة في مناطق خليج عدن هي 50%-55%

• أما الأسر التي هي في وضعية أفضل فوق المستوى المتوسط فهي تمتلك الأصول (قوارب ومعدات) ولديها عمالة أساساً طواقم أو بحارة مستأجرين واستراتيجية هذه الفئة تنصف بتراكم الأصول وتنوع الإستثمارات(بما في ذلك الاصطياد، والتحضير والتوزيع) والنمو الاقتصادي. وبينما 5% من أسر الصيادين على البحر الأحمر تنتمي إلى هذه الفئة فإن النسبة في حضرموت أكبر حوالي 20%-25%

كما تمت مناقشة المعوقات الداخلية والخارجية التي تواجه جمعيات الصيادين التعاونية مثل التأثير والسيطرة الحكومية، البيئة غير الملائمة، ضعف القاعدة الاقتصادية، تنوع الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، محدودية الملكية لدى الأفراد، ضعف القيادة، غياب التركيز وثنائية المصالح الفردية والجماعية إلى آخره. وفي هذا القسم تم أيضاً تحليل المتغيرات الرئيسية التي تؤثر على معيشة الصيادين (استنزاف المخزون السمكي، النمو الساحلي السريع، تدمير الشعاب المرجانية إلى آخره) المستوى غير الملائم للتكنولوجيا، الافتقار إلى التدريب والمهارات ، والافتقار إلى تنفيذ وتطبيق القوانين.

وفي الختام تم اقتراح نمطية عامة للمصايد السمكية الصغيرة على أساس نفس المعايير المعلمية parameters التي تم استخدامها لتحليل المستوى المعيشي المحلي مع تحديد أربع (4) منظومات فرعية هي التوجه نحو الكفاف، التوجه نحو السوق، التوجه شبه التجاري والتوجه التجاري. ويستنتج هذا القسم عدداً من القضايا التي تعكس توجهات نماذج paradigms جديدة في إدارة الموارد السمكية مثل:

1. تحديد أدوار ووظائف كل من الشركاء المرتبطين بقطاع المصايد الصغيرة الساحلية(الجمعيات التعاونية السمكية، سلطات المديرية، المجالس المحلية، وزارة الثروة السمكية)
2. الأشكال الجديدة للإدارة الديمقراطية والمشاركة(إدارة مشتركة للموارد السمكية وبطريقة أكثر شفافية وقابلة للمحاسبة وأكثر فاعلية)

- يمكن تقدير متوسط الدخل السنوي لأسرة الصياد مالك الهوري بين 173000-205000 ريال يمني (950-1100 دولار أمريكي) وكل واحد من أعضاء الطاقم الاثنين في الهوري يحصل سنوياً على دخل بين 88000-127000 ريال يمني (480-695 دولار أمريكي)
- هناك تذبذب كبير في دخل الصياد اعتماداً على موسم الإصطياد
- تتفاوت الدخول كثيراً حسب الأنواع التي يتمك اصطيادها فالجمبري والشروخ الصخري والمخصص انتاجهما للتصدير يولدان دخلاً أعلى للصياد
- لا تستغل الأسر السمكية مباشرة في تسويق الأسماك ولكنها تعتمد على شبكة من المحرّجين والتجار و الناقلين وبائعي التفاريق إضافة إلى عدد من الذين يوفرّون الخدمات الأخرى مثل إنتاج وبيع البرد، بيع الوقود وبيع شباك ومعدات الإصطياد الأخرى.
- إن زيادة السعر المحلي بين ما يحصل عليه الصيادون في مناطق إنزال الأسماك وبين ما يدفعه المستهلكون في أماكن البيع بالتجزئة تقدر بين 50%-150% تقدر المصروفات السنوية للأسرة المتوسطة بحوالي 200000 ريال يمني (1100 دولار أمريكي) وتشكل الصرفيات على الغذاء 65% منها (غير أن هذه النسبة أعلى في الأسر الأفقر)

يحدّد التقرير أهم الشركاء ذوو العلاقة بالمصايد السمكية الصغيرة ويحلل أدوارهم ومهامهم وهؤلاء الشركاء هم الصيادون الخاصون، المحرّجون، المقدمون لمختلف الخدمات، التجار، بائعو التفاريق، الناقلون والجمعيات التعاونية السمكية إضافة إلى ممثلي الوزارات والأجهزة الحكومية والسلطة المحلية. إنها شبكة متداخلة العلاقات وتعتمد على العلاقات التقليدية للمصلحة الخاصة. ولقد تم التحليل بوجه خاص لجمعيات الصيادين التعاونية السمكية بسبب دورها الحالي والمستقبلي في تطوير المصايد السمكية الصغيرة (الساحلية) حيث أنها تؤدي حالياً عدداً من الوظائف والأدوار الاجتماعية والاقتصادية (بيع معدات الاصطياد للصيادين، تقديم خدمات التسويق، تقديم خدمات مالية، بيع الأغذية وتوفير منافع بسيطة في الضمان الاجتماعي إلى آخره) وحددت ثلاث مجموعات من الجمعيات التعاونية للصيادين حسب أدائها وفعاليتها حيث اتضح أن المستويات الأعلى في الأداء تتحقق فيالسواحل الجنوبية والشرقية مثلاً في الجمعيات التعاونية السمكية في م/حضر موت تم اعتبار (19) من (20) من التعاونيات السمكية جيدة بموجب مسح قام به الاتحاد التعاوني السمكي في 2003 ويقدر في محافظة حضر موت بأن 90% من الصيادين ينتمون إلى الجمعيات التعاونية السمكية وعكس ذلك على ساحل البحر الأحمر ككل فمن باب المنذب إلى ميدي شمال الحديدة أعتبرت خمس (5) جمعيات تعاونية سمكية جيّدة من بين سبعة وثلاثين (37) وعلى الرغم من ذلك فإن 20% فقط من الصيادين في منطقة باب المنذب -المخا ينتمون إلى الجمعيات التعاونية السمكية.

تقدم الدراسة في القسم الرابع صورة شاملة عن المصايد الصغيرة (الساحلية) وتحدّد القضايا والاتجاهات الرئيسية عن طريق وضع المعلومات التي تم تقديمها وتحليلها في القسم السابق في منظور مستقبلي حيث يقترح تفسيراً أولاً عاماً للحالة الاقتصادية- الاجتماعية للمصايد الصغيرة في اليمن ويؤكد القسم الرابع بوجه خاص على العناصر التالية: صفات الاقتصاد الأسري للصيادين وإمكاناتها، المعوقات الهامة التي تواجه الجمعيات التعاونية السمكية والصيادين الأفراد وأهم المخاطر ولأخطار المرتبطة بمعيشة أسر الصيادين

وبموجب الطريقة التي تبنتها الدراسة فإنه تم تقديم صورة مركبة لأسر الصيادين تبين مايلي:

مثل تنظيم العمل، الحصول على وامتلاك الأصول، ووجود الموارد وكلها تشكل جزءاً من التعريف العام للمنظومة الانتاجية. لقد تم تسليط الضوء على هذه المعايير وأجريت مقابلات مع الأشخاص الرئيسيين الذين يوفرّون المعلومات مثل الصيادين، أعضاء المجلس المحلي، قيادات الجمعيات التعاونية السمكية والممثلين عن الادارات الرسمية الأمر الذي لم يسمح بالتعرف على الاختلافات الجغرافية (مع المعوقات والامكانات المحددة لها) فحسب بل سمح كذلك بتقييم التحديات العامة والخاصة التي يواجهها المنتجون (جمعيات وتعاونيات الصيادين والأسر المنتجة غير الأعضاء).

تتسم المناطق التي تم مسحها بالظروف المناخية القاسية، شحة الأمطار، ندرة المياه الجوفية وكذلك بالمؤشرات البشرية المنخفضة مثل التعليم، التغذية، الصحة وارتفاع نسبة الأمية. وفي المخاضوباب هناك حوالي 20,000 صياد ناشط يقومون بتوفير العيش لأسرهم البالغ أفرادها حوالي 140000 شخص ونسبة النمو السكاني عالية حوالي 3.7% بحيث أنه من المتوقع أن يصل السكان إلى الضعف في 17 عام وفي بروم و ميفع على ساحل حضرموت هناك 5300 صياد ناشط ضمن 17700 من السكان ويوفرّون العيش لحوالي 40000 من أفراد عائلاتهم وفي المنطقتين تعتبر مهنة الصيد طوال الوقت أما الأنشطة المعيشية الأخرى مثل الزراعة والرعي واستخراج الملح فهي محدودة وتقتصر على بعض المواقع التي تتوفر فيها المياه الجوفية غير أن شبكة من العلاقات الاقتصادية المعقدة موجودة ليس بين مجتمعات الصيادين المختلفة فحسب بل كذلك بينها وبين مجتمعات المزارعين والرعاة التي تعيش في المناطق الداخلية أو الوديان.

ويشكل القسم الثالث لب التقرير إذ يعطي صورة شمولية مقارنة لوضعية المصايد الصغيرة في المنطقتين اللتين تم مسحهماو يحلل المنظومة الانتاجية بمراحلها المختلفة- الاصطياد، التسويق، التحضير، التوزيع- ومختلف مكوناتها- العمالة، الأصول، المعدات الأساسية والتقنيات – كما يتم في هذا القسم تحليل مستويات المعيشة لأسر الصيادين كما وكيفاً بمنهجية تؤكد على أهمية العوامل الموسمية التي تؤثر على أنشطة الاصطياد.

تعتبر ملكية القارب، الماكينة ومعدات الاصطياد من شباك وغيرها أهم عنصر لاستمرارية منظومة الانتاج السمكي والتميز الاجتماعي يعتمد على ملكية هذه الأصول الانتاجية(أو على الأقل الحصول عليها) حيث أنها هي التي تحدد استراتيجية الاصطياد وتؤثر على السلوك والتوجهات الاقتصادية. يستخدم الصيادون اليمينيون أنواعاً من القوارب المصنوعة من الفاير جلاس يسمى الواحد منها هوري وقوارب خشبية أكبر تسمى الصنابيق(أحياناً يسمى القارب الخشبي الكبير هوري إذا استخدم ماكينة بحرية خارجية أو إثنيتين) وبصورة عامة يستخدم الهوري لرحلة اصطياد ليوم بطافم صيادين من 3 أفراد وعادة تكون منطقة الاصطياد قريبة من الساحل في حدود 20 عقدة بينما الصنوبق يعمل فيه كحد أدنى 10 أشخاص وتمتد رحلة الاصطياد لمدة 10 أيام أو أكثر قليلاً. ومع الأخذ في الاعتبار الموسمية العالية، تقدم الدراسة تحليلاً على الأسرة المتوسطة في المنطقتين اللتين تم المسح فيهما وتقدم تقديرات لعدد الساعات في البحر، القيمة التجارية للأسماك التي تم اصطيادها، متوسط الدخل، أهم الصريفات السنوية الخاصة بالاصطياد، المصروفات الأخرى خارج عمليات الاصطياد، الأنماط التقليدية لمحاصصة الانتاج بين أفراد الطاقم ومالكي القوارب وما شابه ذلك. وحصيلة الصورة المركبة لنتائج الدراسة متعددة الأوجه للاقتصاد الأسري مثلاً كالتالي:

- تقوم الأسرة المتوسطة بحوالي 330 رحلة صيد في السنة 70% منها في الموسم الأفضل من أبريل إلى سبتمبر

موجز تنفيذي

يقع التقييم الحالي للمصايد السمكية الصغيرة (الساحلية) في اليمن في إطار إعداد مشروع سمكي جديد تمّوله مؤسسة التنمية الدولية (هو مشروع الحفاظ على وتنظيم إدارة المصايد السمكية FMCP) مدته خمسة أعوام ويهدف مع أهداف أخرى إلى تقديم الدعم المؤسسي ودعم السياسات وتنمية وتقوية الجمعيات التعاونية السمكية وتشكل المصايد السمكية الصغيرة (الساحلية) في اليمن منظومة إنتاجية كثيفة العمالة تعتمد على اصطياد الأسماك والأحياء البحرية الأخرى بواسطة وحدات صغيرة يستخدمها الصيادون ويمارس هذا الإصطياد الحرفي ما بين 60,000-70,000 صياد يوفر المعيشة لحوالي 400,000 شخص كما أن عدداً كبيراً من الناس يشتغلون في أعمال مرتبطة بالمصايد السمكية الصغيرة إضافة إلى أن هذه المصايد تسهم في الأمن الغذائي المحلي وتوفر مصدراً مهماً للنقد الأجنبي ويسهم القطاع السمكي بصورة إجمالية بنسبة 2%-3% من الناتج المحلي الإجمالي

تم في القسم الأول من الدراسة تعريف المصايد السمكية الصغيرة عن طريق تسليط الضوء على صفاتها الأساسية مثل وجود مستويات دخل واستثمارات منخفضة، وكميات ضئيلة من رأس المال والطاقة، واعتماد كبير على الخدمات التي يقدمها وكلاء وسيطون خارجيون، واعتماد كبير على الموسمية، ومستويات غنتاج متواضعة نسبياً واستخدام تكنولوجيا بسيطة في رحلات اصطياد قصيرة. وبعد ذلك تم تقديم الطريقة العامة للدراسة فبينما روجعت طرق الاصطياد والانتاج السمكي ركزت الدراسة بصورة متكاملة على فهم مستويات المعيشة لأسر الصيادين ومجتمعاتهم. وتحاول الدراسة الحصول على فهم شامل ومركّب لمعيشة أسر الصيادين بواسطة معرفة وتحديد الخيارات المختلفة المتوفرة لها، والمعوقات التي تواجهها، واستراتيجياتها في التكيف والبقاء والاستثمار وكذلك تأثير الأسر على العوامل البيئية المحيطة بها (مثل الموسمية) وكذلك مضمون الاقتصاد السياسي حيث تركز طريقة الدراسة أساساً على الاقتصاد المنزلي وهو مفهوم يرجع إلى الأنماط الكلية لاستمرارية الأسر المنتجة و أنشطة إعادة الانتاج لأعضائها والأسرة- كوحدة للاستهلاك والسكن والانتاج الاقتصادي وإعادة الانتاج الاجتماعي- تمثل وحدة أساسية في التحليل وفي المناطق التي تمت تغطيتها في الدراسة الحالية فإن متوسط أفراد الأسر يتكون من 7 أفراد والقرية هي الشبكة الاجتماعية المباشرة التي تندمج وتتفاعل فيها كل أسرة وخارج القرية تنتمي الأسر إلى مجتمعات سمكية متجانسة مبنية على المصالح والأولويات المشتركة.

والمجتمعان اللذان تم إختيارهما للتحليل الأكثر عمقا للمصايد السمكية الصغيرة و اردان في القسم الثاني وأحدهما على الشريط الساحلي المطل على البحر الأحمر (المخا- ذوباب في محافظة تعز) والآخر على الشريط الساحلي شرق خليج عدن (بروم- ميفع في محافظة حضرموت). لقد كان الغرض الأول للدراسة أن تشمل على مجموعات أسرية تعمل كأعضاء في جمعية تعاونية للصيادين ومجموعات أسرية تعمل كأفراد غير أعضاء في جمعيات تعاونية سمكية. ولكن على الرغم من أخذ هذا المعيار في الاعتبار إلا أن هذا المعيار وضع في إطار منظور مستقبلي لمعايير أكثر ضرورة